القطاعات الانتاجية في فلسطين
التحديات والفرص

د. نصر عبد الكريم

اجتماع مجموعة الخبراء- الاسكوا
عمان، 20-21/2017

الحالة العامة للاقتصاد الفلسطيني

- اقتصاد صغير ومعزول الى حد كبير ومجزأ.
- يعمل في بيئة سياسية غير مستقرة ويعاني من القيود الاسرائيلية.
- الانقسام المؤسف والحصار الاسرائيلي لقطاع غزة والعدوانات المتكررة عليه افقدت الاقتصاد الوطني ميزة التكامل، وجعله يعمل بنصف طاقته.
- اقتصاد هش ومنكشف على الصدمات الخارجية والتطورات في الاسواق العالمية.
- النمو فيه يتسم بالتذبذب الحاد وغير المستدام والتواضع في معظم سنوات عمر السلطة، والمصدر الرئيس لهذا النمو هو الانفاق العام المموَّل بنسبة معتبرة من المساعدات الخارجية.
- نمو الاقتصاد اعمى وغير شمولي، ولم يخلق فرص عمل كافية مستدامة.

- وفي ظل محدودية فرص النمو الإضافية في القطاع العام، يبقى القطاع الخاص هو اللاعب الأساسي في إعادة التوازن للاقتصاد وتقليص اعتماده على الدعم الخارجي وتوفير فرص عمل مستدامة لمواجهة تحدي البطالة المتعاظم وخصوصا في اوساط الشباب.
- فمنذ عام 2006، وفرت الشركات الخاصة ما معدله 65 ٪ من صافي فرص العمل المتاحة، ولا زال القطاع الخاص يسجل قصص نجاح استثمارية رغم الصعاب وظروف العمل المعقدة.
- حدث تحول بارز غير ايجابي في الفترة الماضية على هيكل الاقتصاد الفلسطيني: هيمنة قطاعات الخدمات والتجارة على حساب القطاعات الانتاجية التقليدية (الزراعة والصناعة والسياحة).

القطاعات الانتاجية: الدور والمعيقات

- ✓ مساهمة متراجعة لهذه القطاعات في الناتج المحلي وفي التشغيل:
  - ❖ الزراعة: 4% و 8% على التوالي.
  - ❖ الصناعة: 13.5% و 14% على التوالي.
  - ❖ السياحة: 1% و2% على التوالي.
- ✓ حصة المنتجات الزراعية والصناعية في السوق المحلي لا زالت متدنية (30% في احسن الاحوال)، هذا يفسر العجز التجاري السلعي المتفاقم ومعظمه مع اسرائيل.
- ✓ القدرة التصديرية لا زالت محدودة بالرغم من تحسنها في بعض القطاعات (الادوية، الرخام والحجر، الصناعات الغذائية، المحاصيل الزراعية ذات القيمة المضافة العالية مثل التمور والاعشاب الطبية، والبرمجيات وانظمة المعلومات)

- ✓ **ابرز المعيقات التي تواجه تطور هذه القطاعات:**
- ❖ محدودية الموارد الطبيعية (الارض والمياه).
- ❖ عدم جاهزية البنية التحتية وارتفاع تكاليفها (نماذج المدن الصناعية غير مكتملة وغير فعالة بعد).
- ❖ ضعف الحوافز الضريبية والتصديرية والمساعدات الفنية.
- ❖ محدودية فرص التمويل بشروط ميسرة.
- ❖ منافسة شرسة وغير عادلة من المنتجات المستوردة من اسرائيل ومن خارجها.
- ❖ تدني مستوى التنافسية في الاسواق المحلية والخارجية:
  - ارتفاع تكاليف الانتاج والتشغيل وبالذات خدمات الكهرباء والماء والاتصالات.
  - فجوة معرفية وتقنية في الانتاج والتشغيل.
  - تدني مستوى الانتاجية على مستوى العمل وراس المال.
  - غياب سلاسل التوزيع والتسويق القطاعية الممأسسة والمنظمة.
  - في قطاع غزة تحديداً، هناك تآكل وتقادم في القاعدة الانتاجية لمعظم ان لم يكن لكل المصانع والمشاغل والمزارع.

المزايا والفرص

- ✓ تكتسب هذه القطاعات اهمية خاصة في الحالة الفلسطينية لكونها:
  - ذات كثافة عمل عالية (ماهرة وغير ماهرة).
  - محفزة للابتكار والحداثة التقنية وتوطين المعرفة.
  - تعيد التوازن للتجارة الخارجية وتحد من حالة الانكشاف الاقتصادي.
  - تعيد التوازن للمالية العامة- زيادة الجباية المحلية وتخفيض ايرادات المقاصة.
  - تردم الفجوات التنموية بين المناطق الجغرافية وبين الفئات المجتمعية: **تجمع بين التمكين الاقتصادي والعدالة.**
  - المشاريع الزراعية تنفرد بكونها ذات طابع اسري، تنشط فيها النساء مما يوفر دخل اضافي للاسرة.

- تُشير العديد من الدراسات والتقارير الى ان هذه القطاعات لا زالت تعمل باقل من طاقتها الانتاجية.
- هناك فرص واعدة وغير مستغلة كبيرة في هذه القطاعات، يمكنها ان تدعم النمو الاقتصادي المستدام الذي يخلق عشرات الالاف من الفرص للعمالة الماهرة وغي الماهرة.
- القطاعات الانتاجية الواعدة موجودة في مجال الانتاج والتصنيع والتسويق الزراعي، والصناعات التحويلية والتقليدية، وتكنولوجيا المعلومات وريادة الاعمال الرقمية، والسياحة الدينية والترفيهية.
- ومن هذه المشاريع ما هو كبير ومنها ما هو صغير ومتوسط (قطاع رسمي وغير رسمي).

السياسات والتدخلات المطلوبة

اولاً: على المستوى العام

- تسريع دفع الرديات او الارجاعات الضريبية للمستثمرين في القطاعات الانتاجية.
- ايجاد برامج تمويلية طويلة المدى وبشروط ميسرة للاستثمارات في القطاعات الانتاجية بصيغة الصندوق الدوار.
- الغاء القيد القائم في قانون الاوقاف بخصوص تأجير الاراضي لمد 25 عام فقط ومن ثم تعود الملكية للاوقاف.

ثانياً: على مستوى القطاع الزراعي

- وقف ملاحقات تحصيل ضريبة الدخل عن الفترة 2011 -2016 والتي سبقت الغاء المادة في قانون ضريبة الدخل 2011 التي اخضعت الدخل الزراعي للضريبة.
- تنظيم السوق وتطوير البنى التحتية الضرورية لتوفير خدمات التصنيف والتعبئة والتغليف والتخزين لزيادة فعالية توزيع المحاصيل الزراعية في السوق المحلي، وتطوير الانظمة والتعليمات بشأن ادارة سوق الجملة وتسجيل الصفقات لغرض جمع المعلومات وحماية حقوق جميع الاطراف في سوق الجملة ومنع الاحتكار.
- احكام الرقابة على اسعار وجودة المنتجات الزراعية المستوردة من اسرائيل بهدف حماية المنتجين الفلسطينيين من المنافسة غير العادلة وتوفيرها باسعار عادلة للمستهلكين.

- اقرار قانون التعاون الزراعي لاستغلال هذا النمط من الانتاج والتسويق الذي اثبت جدارة في مواجهة الازمات الاقتصادية وفي معالجة ظاهرة تفتيت الملكية.
- تفعيل مؤسستي التأمين الزراعي والاقراض الزراعي.
- العمل على حل مشكلة نقص مياه الري في مناطق اريحا والاغوار من خلال السماح بالاستفادة من محطات معالجة المياه العادمة والسماح بحفر الآبار الارتوازية.
- زيادة مساحة الاراضي القابلة للزراعة، من خلال اعفاء الاراضي المزروعة من ضريبة الاملاك.

- المواظبة على اعداد خطط سنوية تأشيرية لضمان توزيع المنتجات الزراعية في الرزنامة الزراعية لمساعدة المنتجين على تجنب مخاطر فائض العرض وتحسين الدخل مستوى الدخل، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الزراعية لاحلال الواردات الغذائية والاستهلاكية من مصادر خارجية.
- تطوير الخبرات والمعارف الزراعية والاطر التنظيمية والتسويقية، وذلك من خلال تفعيل المجالس الزراعية مثل مجلس الزيتون وانشاء مراكز تدريب مهني زراعي للشباب وتطوير الشراكات البحثية مع المؤسسات التعليمية.
- الاهتمام بحماية وتربية الثروة الحيوانية، من خلال تطوير الخدمات البيطرية والاستثمار في مزارع الاسماك في قطاع غزة.
- انشاء مناطق مخصصة لتربية الثرو الحيوانية بعيدا عن المناطق السكنية وتجهيزها بكافة المرافق الخدمية.

ثالثاً: على مستوى القطاع الصناعي

1) اعادة هيكلة الصناعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية والقادرة على المنافسة في الاسواق المحلية والدولية، وذلك من خلال:

- توسيع برنامج التحديث الصناعي كميا ليشمل عدد اكبر من المنتفعين في مختلف القطاعات، ونوعياً ليتضمن **تصنيع منتجات ذات القيمة المضافة العالية**.
- تكثيف نمط العناقيد الصناعية الموزعة مناطقياً.

2) رفع انتاجية الصناعات الوطنية، وذلك من خلال منحها اسعار تشجيعية للكهرباء والمياه، وايجاد برامج تمويل ميسر لدعم استيراد للمعدات والالات التصنيعية.

3) حماية الصناعات الناشئة القادرة على احلال الواردات، وذلك من خلال التدخلات التالية:

- منح حوافز ضريبية للصناعات وتلك المستخدمة بكثافة لمدخلات الانتاج المحلية.
- تعديلات قانونية انتقائية ولفترة محددة في جدول التعرفة الجمركية تحمي الصناعات الواعدة من المنافسة غير العادلة.

4) تطوير البيئة التشريعية للصناعة الفلسطينية، من خلال اقرار قانوني الصناعة والاتحادات الصناعية.

5) تعديل قانون المدن الصناعية لعام 1998 لبسمح بان تؤول الملكية للمستأجر في نهاية عقد الاستئجار وليسمح بتوفير خدمة النافذة الموحدة للترخيص.

6

6) تكثيف عمليات تطوير 6 مناطق صناعية كبيرة (3 في الضفة و3 في غزة) لتخفيف الاكتظاظ في المناطق الصناعية القائمة والملاصقة للاحياء السكنية في المدن، وتوفي كافة الخدمات فيها باسعار تشجيعية.

7) تنفيذ نظام النافذة الاستثمارية الموحدة للتراخيص.

8) ربط الشركات العاملة في هذه المناطق بالنظام الجمركي المحوسب في وزارة المالية.

رابعاً: على مستوى القطاع السياحي

1) زيادة قدرات الناشطين في القطاع السياحي على توسيع سيطرتهم عل سلسلة القيمة بشكل مستدام،وذلك من خلال:

- تطوير رزم سياحية متكاملة تشمل مدن القدس وبيت لحم واريحا والخليل، وربطها مع رزم سياحية اردنية ومصرية حيث امكن.
- اطلاق مبادرات وبرامج سياحية لجذب فلسطينيي الداخل والشتات وتنظيم مهرجانات خلال الاجازة الصيفية لجذبهم للمدن الفلسطينية.
- ترويج السياحة الدينية والثقافية الفلسطينية في الخارج من خلال السفارات.

2) تفعيل مجلس السياحة الفلسطيني كمؤسسة خاصة ورفده بالكادر البشري المدرب لتمكينه من لعب دور الجهة الرقابية على جودة الخدمات وتصنيف المرافق السياحية وفق المعايير الدولية.

3) تطوير تعليم المهارات السياحية وتنمية الثقافة السياحية، وتوفير خرائط سياحية مجانية ومراقبة جودة الخدمات السياحية ومراعاة التنوع عند منح التراخيص.